FRAMEWORK CONVENTION ALLIANCE

POLICY BRIEFING

**الإحاطة بالسياسة**

*ترتبط هذه الوثيقة بالبند 6.4 من الأجندة المشتركة لمؤتمر الأطراف والتي تتوافق مع الوثيقتين FCTC/COP/9/15 و FCTC/COP/9/INF.DOC./2*
*ترتبط هذه الوثيقة أيضًا بالبند 6.4 من الأجندة المشتركة لاجتماع الأطراف والتي تتوافق مع الوثيقتين FCTC/MOP/2/12 و FCTC/MOP/2/INF.DOC/2*

الجلسة التاسعة من مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، في الفترة 8-13 نوفمبر 2021.
الجلسة الثانية من اجتماع الأطراف بشأن بروتوكول القضاء على التجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ، في الفترة 15-18 نوفمبر 2021

# مفهوم صندوق الاستثمار

## *توصيات رئيسية*

- ترحب هيئة السلوك المالي (FCA) باقتراح صناديق الاستثمار الخاصة بمؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف لمعالجة قيود الميزانية الخاصة بكل منهما.
- ستستفيد لجان الرقابة المقترحة لدعم مراقبة وتنفيذ صناديق الاستثمار بشكل كبير من ضم مراقبي المجتمع المدني إلى مؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف.
- من الأهمية بمكان أن تكون مصادر إيرادات الحزب المساهمة في صناديق الاستثمار إلى جانب مساهماته المقررة وأي أموال مقدمة من خارج الميزانية.
- تدرك هيئة السلوك المالي أنه يمكن استخدام صندوق استثمار لتمكين أمانة الاتفاقية من تقديم مساعدة تنفيذ تقنية إضافية على المستوى الوطني. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة تمويل كبيرة في تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على المستوى الوطني. للمضي قدمًا، ستوصي هيئة السلوك المالي الأمانة بمواصلة استكشاف آليات التمويل المستدامة للاستجابة للفجوات في الموارد المالية لتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، لا سيما في الأطراف من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

### ما أهمية ذلك؟

تدرك هيئة السلوك المالي أن أمانة الاتفاقية تتطلب موارد مستدامة للوفاء بدورها التنسيقي الهام ولتنفيذ خطط عمل كل من مؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف. تم توضيح الحاجة إلى نظر الأمانة في خيارات مختلفة لجمع الأموال للحصول على مصادر تمويل مستدامة، بما في ذلك إمكانية وجود صندوق دولي لمكافحة التبغ، في القرار FCTC/COP7(25). يعتبر قرار متابعة إنشاء صندوق استثماري كتدفق خارجي للإيرادات بما يتماشى مع القرار FCTC/COP8(5)، لاستكمال الموارد الحالية من المساهمات المقررة والأموال من خارج الميزانية، اقتراحًا مرحبًا به لمؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف لمعالجة قيود الميزانية الخاصة بكل منهما.

كما ترحب هيئة السلوك المالي بالتوصية بأن تتم إدارة صندوق الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ من قبل البنك الدولي. يتمتع البنك الدولي، بصفته مؤسسة مالية رائدة، بخبرة كبيرة في إدارة الصناديق المماثلة، فضلاً عن تطوير الاستراتيجيات المناسبة لاستثمار الموارد في أسواق رأس المال الدولية، وإدارة المخاطر المالية.

### تحويل الاقتراحات إلى عمل

تدرك هيئة السلوك المالي، في ضوء حاجة أمانة الاتفاقية إلى موارد مستدامة، أهمية إطلاق صناديق الاستثمار في COP9 وMOP2 مع أمانة الاتفاقية التي تعمل مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي لوضع الترتيبات القانونية والإدارية اللازمة.

عند العمل على التفاصيل لتحويل هذا الاقتراح إلى عمل، تشير هيئة السلوك المالي إلى القيمة في رؤية مزيد من التفاصيل حول التكوين والأداء المقترح للجان الرقابة لكل من صناديق الاستثمار. وسيتأثر عمل هذه اللجان بشكل كبير من خلال عضويتها؛ وسوف تستفيد لجان الرقابة لدعم مراقبة وتنفيذ صناديق الاستثمار بشكل كبير من إشراك مراقبي المجتمع المدني في مؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف.

**فجوة التمويل العالمية: عائق رئيسي أمام تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ**

كان الافتقار إلى التمويل المستدام لمكافحة التبغ على الصعيد العالمي عقبة رئيسية أمام تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وبينما تم إحراز بعض التقدم على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية في تحويل توصيات سياسة الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ إلى ممارسة على المستوى الوطني، لا تزال هناك فجوات كبيرة داخل المناطق وفيما بينها. وقد أفادت الحكومات باستمرار أن إحدى العقبات الرئيسية أمام التقدم تتمثل في الافتقار إلى الموارد المستدامة. ستكون صناديق الاستثمار لأمانة الاتفاقية خطوة واحدة نحو معالجة هذه المشكلة، حيث يمكنها تمويل أنشطة المساعدة التقنية في خطط عمل مؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف التي من شأنها أن تساعد الأطراف في التنفيذ على المستوى الوطني، لكن الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين يحتاجون إلى مستويات أكبر بكثير من الموارد من أجل معالجة فجوة التمويل العالمية. تشير التقديرات التقريبية إلى وجود فجوة قدرها 27 مليار دولار أمريكي بين الموارد المحلية والدولية الحالية وتلك المطلوبة لتحقيق توسيع عالمي لنطاق تدابير خفض الطلب في المعاهدة.[1]

للمضي قدمًا، ستوصي هيئة السلوك المالي الأمانة بمواصلة استكشاف آليات التمويل المستدامة للاستجابة للفجوات في الموارد المالية لتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، لا سيما في الأطراف من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بما يتماشى مع الهدف المحدد *للاستراتيجية العالمية* 3.2.3 لتعبئة الموارد المستدامة لمكافحة التبغ. ويمكن أن يشمل ذلك العمل مع الشركاء لاستكشاف آليات التمويل الجماعي العالمية مثل الصناديق الرأسية والصناديق الاستئمانية متعددة الجهات المانحة؛ يمكن أن تقدم الأمثلة بموجب معاهدات أخرى ودعمًا لقضايا الصحة العالمية الأخرى أمثلة لآلية مماثلة لمكافحة التبغ على الصعيد العالمي.

ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا التركيز على تعزيز أنظمة تعبئة الموارد على المستوى الوطني فيما بين الأطراف. تماشيًا مع *الاستراتيجية العالمية* وأيضًا مع خطة عمل أديس أبابا، ينبغي أيضًا إعطاء الأولوية لتعزيز أنظمة الضرائب المحلية المفروضة على التبغ كمصدر للإيرادات. علاوة على ذلك، يمثل الجمع بين زيادة عائدات الضرائب المفروضة على التبغ والخطط الوطنية محددة التكلفة، التي هي أولوية أخرى *للاستراتيجية العالمية*، فرصة ثمينة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ عبر الأطراف. تماشيًا مع المادة 22 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والوثيقة FCTC/COP/7/26، يمكن للأطراف ذات الدخل المرتفع أيضًا النظر في تخصيص عائدات الضرائب المفروضة على التبغ لبرامج مكافحة التبغ الدولية أو ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف من أجل المشاركة وتوفير الموارد اللازمة الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط لتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزامات الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

فيما يتعلق بذلك، تتطلع هيئة السلوك المالي إلى رؤية تطوير مؤشر يقيس الفجوة في التمويل العالمي لتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ الذي سيتم تطويره كأحد المؤشرات ضمن الهدف الاستراتيجي 3.1 من الاستراتيجية العالمية. يمكن أن يساعد فهم حجم المشكلة في تحديد الحلول الفعالة.

[1] معهد مثلث البحث. *فجوة التمويل الدولية لتنفيذ استراتيجيات الحد من الطلب على مكافحة التبغ في البلدان المنفذة لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ*. أوتاوا: تحالف الاتفاقية الإطارية، 2018.